

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 251 11 5517 700 Fax: 251 11 5517844
Website: www.africa-union.org

لجنة الممثلين الدائمين
الدورة العادية التاسعة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-26 يناير 2010

—

PRC/RPT. (XIX)

تقرير الدورة العادية التاسعة عشرة
للجنة الممثلين الدائمين

—

تقرير الدورة العادية التاسعة عشرة للجنة الممثلين الدائمين

أولاً: مقدمة:

1. انعقدت الدورة العادية التاسعة عشرة للجنة الممثلين الدائمين يومي 25 و 26 يناير 2010 في مقر مفوضية الاتحاد الإفريقي، بأديس أبابا، إثيوبيا، برئاسة سعادة السيد علي عويدان، أمين المكتب الشعبي للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، رئيس اللجنة. غير أنه، كما جرت العادة، قد سبق أن اجتمعت اللجنة كذلك، في 18 و 20 و 22 يناير 2010 تحت رئاستي ليسوتو وسيراليون، وذلك لبحث بعض بنود جدول أعمالها بهدف التحضير لدورة المجلس التنفيذي على أحسن وجه.

مراسم الافتتاح: كلمة سعادة السيد/ علي عويدان الممثل الدائم للجماهيرية العظمى ورئيس لجنة الممثلين الدائمين:

2. في كلمته الافتتاحية، دعا رئيس اللجنة المشاركين إلى أن يلزموا الصمت لمدة دقيقة واحدة ترحماً على أرواح ضحايا تحطم الطائرة الإثيوبية على طول سواحل بيروت.

3. بعد ذلك، رحب بجميع المشاركين، خاصة الدول الأعضاء التي ليست لها بعثات دبلوماسية في أديس أبابا، كما شكر الحكومة الإثيوبية على ما حظيت به الوفود من حسن الاستقبال، وكذلك المفوضية على التسهيلات التي منحتها للجنة وعلى جهودها وتفانيها. ثم أعرب عن تقديره للنتائج الإيجابية والتقدم المحرز خلال 2009، متوجهاً بالشكر إلى رؤساء اللجان الفرعية على العمل الذي أنجزوه في القيام بتنفيذ مختلف صلاحياتهم، وهنأ الدول الأعضاء على التزامها بموقف مشترك خلال مختلف القمم المنظمة خلال 2009، مذكراً أنه لا يزال ثمة كثير من العمل الذي يتعين القيام به في بناء الاتحاد الإفريقي وإقامة الولايات المتحدة الإفريقية بغية تلبية تطلعات الشعوب الإفريقية. ثم ختم كلمته شاكرًا سفير ليبي لليسوتو

وسيراليون على تولي الرئاسة خلال غيابه وأعرب عن ثقته باستمرار العمل الجيد الذي التزمت به اللجنة دائماً.

كلمة سعادة الدكتور جان بينج رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي:

4. نيابة عن المفوضية أعرب الرئيس عن تعازيه لأسر ضحايا الحادث الذي تعرضت له طائرة تابعة للخطوط الجوية الإثيوبية. وأعرب أيضاً عن دعم وتعاطف المفوضية مع حكومة وشعب هايتي إزاء الكارثة غير المسبوقة التي ألمت بها. وفي هذا الصدد، أبلغ لجنة الممثلين الدائمين علماً بأنه قد تم فتح حساب في البنك الأفريقي للتنمية وأن نداءً قد وجه إلى الدول الأعضاء والأفريقيين في المهجر من بين شرائح أخرى لتقديم مساهماتهم الطوعية في تظاهرة واضحة للتضامن مع هايتي التي تشكل جزءاً من الإقليم السادس لأفريقيا. كما اغتتم هذه الفرصة ليعلن أنه قد تم إرسال خطابات تعزية إلى الحكومة التوجولية عقب الهجوم الذي استهدف فريق كرة القدم التوجولي وللاعراب عن مشاعر الاستياء والاستنكار حيال مرتكبي الهجوم.

5. وصف الدورة التاسعة عشرة الحالية للجنة الممثلين الدائمين بأنها تمثل مرحلة أساسية بل وركيزة لعملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأفريقي. وأعرب عن النتائج التي تتوقعها المفوضية من المؤتمر الحالي الذي يوفر، من بين جملة أمور أخرى، التوجيه حول طريق المضي قدماً فيما يتعلق بموضوع سلطة الاتحاد الأفريقي. وأكد مجدداً استعداد المفوضية الكامل للتعاون وأكد الحاجة إلى مواصلة غرس ثقافة التعاون الصريح والاحترام المتبادل وروح الانفتاح والشفافية بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية. وقد حث لجنة الممثلين الدائمين على أن تبحث بهمة وحماس نظم ولوائح العاملين نظراً لتأثيرها وحسن سير عمل المفوضية. وكرر التزام المفوضية بمبادئ الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة. واختتم كلمته معرباً عن تمنياته لمداولات مثمرة للجنة الممثلين الدائمين.

ثانياً: الحضور:

6. شاركت في الاجتماع الدول الأعضاء التالية: جمهورية جنوب إفريقيا، الجزائر، أنغولا، بنين، وبتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، الكامرون، جزر الرأس الأخضر، جزر القمر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العظمى، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريشيوس، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، تشاد، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

ثالثاً: اعتماد جدول الأعمال:

7. اعتمدت اللجنة جدول الأعمال بدون تعديل.

رابعاً: تنظيم العمل:

8. اعتمدت اللجنة ساعات العمل التالية:

الفترة الصباحية: 10:00 – 13:00

الفترة المسائية: 15:00 – 19:00

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل الإدارية والمالية:

1. **بحث تقارير اللجان الفرعية:**

(أ) **اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية – الوثيقة**

EX.CL/535(XVI)a

9. قدم سعادة السفير توماس كويسي كوارتيه، سفير جمهورية غانا، والنايب الثاني لرئيس اللجنة الاستشارية الفرعية، بتقديم تقرير اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية إلى لجنة الممثلين الدائمين. وألقى الضوء على النقاط الرئيسية التي تحتويها الوثيقة، ومن بينها: تقرير مراجعي الحسابات

الخارجيين، وتقرير منتصف المدة للفترة 2009، وطلبات نقل الاعتمادات من بند إلى بند، وأخيراً الميزانية الإضافية 2009.

10. أبرز النائب الثاني لرئيس اللجنة الفرعية، خلال عرضه للتقرير، هدف مراجعة

الحسابات وأبرز النتائج والملاحظات الرئيسية التالية:

1. حالات الانتهاكات للنظم واللوائح المالية للاتحاد الإفريقي؛

2. تجاوز المصروفات بالنسبة لبعض بنود الميزانية.

3. عدم كفاية قدرة الموارد البشرية في إدارة المراجعة الداخلية وغياب ميثاق

للمراجعة؛

4. عدم الالتزام بالخطوط التوجيهية الخاصة بتحويل الموارد في إدارة السلم

والأمن؛

5. عدم الالتزام بإجراءات المتعلقة بالمشتريات؛

11. خلال المناقشة التي تلت العروض، أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات

والملاحظات التالية:

(1) التجاوز في المصروفات تحت بنود الميزانية الخاصة بالبعثات؛

(2) انخفاض نسبة تنفيذ الميزانية البرنامجية ؛

(3) عدم التوازن بين نسبة التنفيذ المنخفضة للميزانية البرنامجية والمصروفات

المرتفعة للبعثات؛

(4) الصعوبات في الوصول إلى موارد الشركاء نظراً للمشروطيات الصارمة

التي يملئها الشركاء وعدم الالتزام بالواجبات التعاقدية من قبل المفوضية

من بين أمور أخرى؛

(5) عدم الالتزام بالمواعيد النهائية المحددة لتقديم التقارير نصف المرحلية.

(6) التأخير في تقديم طلبات تحويل الاعتمادات من بنداً إلى بند وعدم كفاية

التوثيق.

(7) التأخير في تقديم الطلبات للميزانيات الإضافية.

- 8) قدرة المفوضية والأجهزة الأخرى على استيعاب الميزانية الإضافية المطلوبة.
- 9) الاستخدام غير السليم لموارد الشركاء.
- 10) عند بحثها للتقرير المقدم عن الميزانية الإضافية لسنة 2009. استنكرت لجنة الممثلين الدائمين انعدام الالتزام بالقواعد الأساسية للنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي بما في ذلك الالتزامات المالية التي يتم التعهد بها دون الموافقة الإلزامية من لجنة الممثلين الدائمين.
- 11) عند اعتمادها لتوصيات اللجنة الاستشارية الفرعية، طلبت لجنة الممثلين الدائمين من المفوضية الالتزام التام والدقيق بالنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي وضمان عدم تكرار المخالفات المتواصلة في المستقبل.
- 12) هنأت اللجنة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تسديدها مبلغاً كبيراً من متأخرات مساهمتها وفقاً للأحكام ذات الصلة للنظم واللوائح المالية وشجعتها على تسديد جميع متأخراتها وفقاً للخطة المتفق عليها مع المفوضية.
12. رداً على ذلك قدمت المفوضية التوضيحات الآتية:
- 1) يعزى الضعف الذي تمت ملاحظته إلى نقص العاملين في مكتب المراجعة الداخلية. غير أنه يجري تعزيز هذا المكتب وسوف تتم تقوية المراقبات.
- 2) أن العلاوات المدفوعة بشكل زائد والحسابات المستحقة غير المدفوعة منذ زمن طويل، يجري تحصيلها الآن.
- 3) سوف تتحسن إدارة حسابات الموردين باستحداث برنامج تطبيقات الأنظمة "ساب" (SAP).
- 4) سيتم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في النظم واللوائح بصرامة ضد أي موظف ينتهك هذه القواعد.

5) إن غياب آلية مراقبة مناسبة خلال المرحلة الانتقالية من النظام القديم إلى نظام "ساب" الجديد، يشكل عاملاً مساهماً في استنفاد الموارد في الميزانية.

6) يمكن أن يعزى طلب الميزانية الإضافية جزئياً إلى التأخير في الإفراج عن الموارد من قبل بعض الشركاء مما يضطر المفوضية إلى اللجوء إلى وسائل بديلة لتمويل مثل هذه البرامج.

13. في نهاية المناقشات أحاطت لجنة الممثلين الدائمين بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

1) أن يطلب من المفوضية تقديم تقرير ربع سنوي إلى لجنة الممثلين الدائمين عن وضع الموارد المالية والمصروفات سواء من المساهمات المقررة أو من الاعتمادات التي يقدمها الشركاء كما سبق الاتفاق عليه.

2) أن يطلب من جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي من الآن فصاعداً الالتزام التام بالنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي وتعتمد إجراءات مراقبة صارمة بغية منع الاستخدام غير المصرح به وغير السليم للموارد والخسارة في النقد والمخازن والأصول الأخرى وتنفيذ الأحكام الواردة في القسم (باء) من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

3) أن يطلب من جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي تقديم تقرير ربع سنوي على نحو منتظم إلى لجنة الممثلين الدائمين عن المصروفات وتعبئة الموارد.

4) أن يطلب من المفوضية التطبيق التام للأحكام ذات الصلة للنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي على منتهكي هذه اللوائح.

5) أن يتخذ قراراً يخضع استخدام المتأخرات للموافقة الرسمية من المجلس.

6) أن يطلب من المفوضية تعزيز نظام المراقبة الداخلية.

(ب) اللجنة الفرعية للهياكل - الوثيقة EX.CL/535(XVI)b:

14. قدم سعادة السيد أمادو كيبي سفير جمهورية السنغال والنائب الأول للجنة الفرعية،

تقرير اللجنة الفرعية التي بحثت الطلبات التالية من المفوضية:

أ. طلبات إدخال تعديلات على هيكل ما بعد مابوتو لمعالجة بعض النقائص والثغرات في القدرات التي تعتبر ضرورية للسير السلس للمفوضية.

ب. الترخيص بإجراء دراسة شاملة (من الأفضل أن يقوم بها خبير استشاري خارجي يتم تعيينه من خلال عملية شراء الخدمات) بغية القيام بمراجعة كاملة لهياكل مفوضية الاتحاد الأفريقي وتقديم تقرير إلى لجنة الممثلين الدائمين قبل القمة القادمة.

ج. الترخيص بإعادة تنظيم هيكل ما بعد مابوتو من دون أية آثار مالية إضافية حتى تتم تلبية احتياجات المفوضية ذات الأولوية.

15. بعد بحث دقيق لهذه الطلبات فإن اللجنة الفرعية:

أ. أوصت بطلبات التعديلات على الهيكل لأنها ترى أنها معقولة وعادلة. ومن إجمالي حوالي **120** منصبا جديدا طلبتها المفوضية، أوصت اللجنة الفرعية بـ **25** منصبا فقط وتبلغ الآثار المالية ما يقارب **1.7** مليون دولار أمريكي.

ب. أجازت المقترح المتمثل في إجراء دراسة شاملة لهيكل المفوضية بما في ذلك المكاتب الإقليمية والتمثيلية من قبل شركة استشارية مؤهلة. وينبغي تقديم تقرير عن هذه العملية إلى لجنة الممثلين الدائمين عن طريق اللجنة الفرعية.

ج. أجازت طلب ترخيص المفوضية بإجراء التعديلات على هيكل ما بعد مابوتو المعتمد شرط تقديم مثل هذه التعديلات إلى اللجنة الفرعية للهياكل واعتمادها من قبل لجنة الممثلين الدائمين وشرط أن تكون هذه التعديلات وفقا للمناصب المتفق عليها في هيكل ما بعد مابوتو. وينبغي أن يهدف

تعديل الهيكل إلى تلبية احتياجات المفوضية ذات الأولوية وأن لا يكون له أية آثار مالية إضافية.

16. خلال المناقشات التي تلت، أبدت لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات التالية:

أ. نظرا لأن المفوضية تخطط لإجراء مراجعة شاملة للهيكل من خلال إجراء دراسة وتقديم تقرير عنها قبل القمة القادمة، من الأفضل إرجاء بحث واعتماد هذا التقرير حتى يتم بحث المسألة بشكل شامل عند تقديم التقرير عن الدراسة. وبذلك، سيكون لدى الدول الأعضاء مزيد من الوقت لبحث التقرير بدقة وتقديم آراء مدروسة.

ب. يجب أن تتخذ المفوضية الإجراءات الضرورية لتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي بشأن الترخيص بإنشاء هيكل تنسيق وإدارة الشراكات.

ج. مع تقديرها للعمل الجيد الذي قامت به اللجنة الفرعية، أعربت بعض الدول الأعضاء عن أملها إلى بأن تعيد لجنة الممثلين الدائمين النظر في بعض طلبات المناصب الجديدة التي رفضتها اللجنة الفرعية.

د. إن دمج المركز الدولي لتعليم البنات والنساء في هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي كان يجب أن يحدث منذ زمن طويل. فقد تم اعتماد أكثر من مقرر للمؤتمر يجيز دمج هذا المكتب. وبناءً على ذلك، يجب أن تتخذ المفوضية الإجراءات الضرورية لضمان تمثيل هيكل المركز الدولي لتعليم البنات والنساء وكذلك إعادة تقديم تقرير اللجنة الفرعية للهيكل مباشرة بعد قمة يناير/فبراير 2010 حتى يتم إصدار مقرر بشأنه من قبل القمة القادمة في يوليو 2010.

17. رحبت لجنة الممثلين الدائمين بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

أ. الموافقة على مقترح المفوضية المتمثل في إجراء دراسة شاملة حول هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ب. طلب قيام المفوضية بتوسيع الدراسة لتشمل مراجعة هياكل أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى كذلك وتقديم النتائج إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة الممثلين الدائمين في يونيو 2010.

(ج) تقرير اللجنة الفرعية للمساهمات الوثيقة - EX.CL/535 (XVI)b:

18. قدم سعادة السيد جيمز دي. كاليانجوي، سفير ملاوي ورئيس اللجنة الفرعية للمساهمات إلى اللجنة التقرير عن الوضع المالي للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.

19. في عرضه، ركز رئيس اللجنة الفرعية على المبلغ الذي اعتمده المؤتمر خلال دورته العادية المنعقدة في فبراير 2009 بأديس أبابا. وتبين من هذا العرض أنه تم اعتماد مبلغ إجمالي قدره 164,256,817 دولار أمريكي يتألف مما يلي:

- 93,804,243 دولارا أمريكيا محصلاً من الدول الأعضاء

- 57,412,574 دولارا أمريكيا مخصصاً للبرامج المحددة التي تم الحصول عليها من الشركاء

- 13,040,000 دولار أمريكي يمثل 40% من فائض الميزانيات التي تغطي السنوات المالية من 2004 إلى 2007.

20. خلال المناقشات التي تلت، أبدت اللجنة الممثلين الدائمين بالتعليقات والملاحظات التالية:

- ينبغي أن تقدم المفوضية تحديثاً كاملاً يمكنها من تقدير الوضع الشامل حول المساهمات، مع ضمان إلحاق الحالة الكاملة للمساهمات، في شكل جدول، بغية دعم المعلومات الواردة في الفقرة 25 من الوثيقة الختامية على وجه واف.

- نظراً لأن سيشيل أثبت حسن نيتها لتسديد متأخراتها، من المنتظر أن يتم النظر في طلبها رفع العقوبات عنها بشكل إيجابي؛

- لا ينبغي خلق سابقة باقتراح رفع العقوبات دون أن تتوفر الشروط اللازمة.

21. في هذه المرحلة، استعانت اللجنة برأي المستشار القانوني الذي ذكّر بالشروط التي تنص عليها النظم الخاصة برفع العقوبات، وهي التسديد الكامل لنصف المتأخرات ووضع خطة لتسديد المتأخرات.

22. بحثت اللجنة أيضا وضع الدول الخاضعة للعقوبات. ونظرا لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية قامت بتسديد 50% من متأخراتها، تم رفع العقوبات التي كانت مفروضة عليها. ولأنه لم يطرأ التحسن الضروري على حالة مساهمات الدولتين التاليتين، فهما تبقيان خاضعتين للعقوبات:

(1) إرتريا

(2) سيشل

23. أحاطت اللجنة علما بتقرير اللجنة الفرعية للمساهمات وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) رفع العقوبات عن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(2) استبقاء العقوبات على كل من إرتريا وسيشل.

(د) تقرير اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج - الوثيقة EX.CL/535(XVI)d:

24. قدمت التقرير عن مشروع الاجتماعات والمؤتمرات سعادة السيدة كويو تويو، سفيرة جمهورية نيجيريا الاتحادية التي أشارت إلى أنه قد تم إعداد هذا الجدول الزمني مع الأخذ في الحسبان لاعتبارات وتوجيهات تهدف إلى ترشيد الاجتماعات والمؤتمرات. وهكذا كان هناك اعتباران هما اللذان وجها إعداد الجدول الزمني؛ يتعلق الأمر هنا بدمج المؤتمرات ذات الطبيعة الواحدة وتفاذي برمجة اجتماعات عشية اجتماعات القمة وفي أوقات الأحداث الهامة التي يجري تنظيمها داخل القارة.

25. كما أشارت رئيسة اللجنة الفرعية إلى أن الجدول الزمني المقترح بحثه قد تم ضغطه من 235 اجتماعاً مقررة خلال السنة المالية 2009 إلى 183 اجتماعاً خلال السنة المالية 2010. وقد تقرر تحديد 5 اجتماعات لكل إدارة.

26. في الختام، طمأنت رئيسة اللجنة الفرعية أعضاء لجنة الممثلين الدائمين مؤكدة لهم أن تقارير تقييم تنفيذ هذا الجدول الزمني سوف تعد وتسلم إلى الأجهزة المعنية في نهاية كل ثلاثة أشهر.

27. وفي ختام هذا العرض، أبدى أعضاء لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات والتعليقات التالية:

(1) تمت الموافقة على بذل جهود لترشيح الاجتماعات والمؤتمرات بضغطها من 235 إلى 183؛

(2) ما هو السلوك الواجب انتهاجه تجاه الاجتماعات التي لم تدرج لها اعتمادات في الميزانية. هل يتعين إلغاؤها أم يجب توقع طلب لاحق بشأن ميزانية إضافية بخصوصها؟

(3) ما الذي يضمن ألا تتم مراجعة الجدول الزمني هذا بعد إقراره بما أن التجربة أظهرت أن لجنة الممثلين الدائمين وافقت على برامج تم تعديلها بعد ذلك بواسطة المفوضية؟

(4) إلى أي مدى تعتبر المقررات الصادرة خلال اجتماعات وزارية لا يكون التمثيل فيها بالكامل على مستوى الوزراء، مقررات ملزمة؟

28. للرد على هذه الاستفسارات، قدم رئيس اللجنة الفرعية الإيضاحات التالية:

(1) لن تكون هناك تعديلات أو مراجعة لأنه عند إعداد هذا الجدول الزمني كانت كل إدارة قد تقدمت مسبقاً باقتراحاتها على أساس التوجهات المتفق عليها مسبقاً؛

2) من الصعب ضغط هذا الجدول الزمني أكثر من ذلك أو إلغاء اجتماعات أخذاً في الحسبان أنها تتفق مع الخطة الاستراتيجية.

29. رداً على السؤال المثار حول مسألة النصاب القانوني للمؤتمرات الوزارية، ذكرت ممثلة مكتب المستشار القانوني بأن النصاب يتحدد على أساس عدد الدول الأعضاء وليس عدد الوزراء الذين يحضرون وأنه إلى أن يتم تعديل هذه اللوائح، تكون نتائج مثل هذه الاجتماعات ملزمة.

30. في ختام مناقشاتها، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

1) اعتماد جدول الاجتماعات المقترحة لسنة 2010 والتوصيات الأخرى المتعلقة بترشيد برنامج اجتماعات الاتحاد الأفريقي، على نحو يتفق مع اعتمادات الميزانية التي تم إقرارها للسنة المالية 2010.

2) طلب قيام المفوضية بحذف جميع الاجتماعات التي لم ترد في الجدول المعتمد من الميزانية.

3) طلب قيام المفوضية بمواءمة جدولها للاجتماعات مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

4) طلب قيام المفوضية بتقديم أية مقترحات إضافية للاجتماعات من خلال هيئة مكتب اللجنة الفرعية للمؤتمرات.

5) تكليف اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج بالاجتماع على أساس نصف سنوي لمراجعة تنفيذ جدول الاجتماعات المعتمد.

2- بحث مشروع نظم ولوائح العاملين - الوثيقة (XIV) EX.CL/536:

31. في عرضه لهذا البند، أبلغ سعادة سفير غينيا الاستوائية ورئيس اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، السيد روبين مانجويه لجنة الممثلين الدائمين بأن مجموعة العمل التي شكلتها اللجنة الفرعية لبحث هذا البند اجتمعت في

نازاريت في أكتوبر 2009 لفترة أسبوع حيث استكملت أعمالها وقدمت تقريراً بهذا الشأن. غير أنه عند بحث التقرير، أثارت اللجنة الفرعية مسائل مهمة فيما يخص بعض الأحكام التي تحتاج إلى المناقشة والاتفاق عليها. ورأى بعض أعضاء اللجنة الفرعية الذين أخذوا الكلمة أن القرار الذي ينبغي أن توافق عليه اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية بالإجماع هو إرجاء بحث هذا البند إلى ما بعد قمة يناير/فبراير 2010 لمنح اللجنة الفرعية ومجموعة عملها المزيد من الوقت لحل كافة المسائل المثارة على هذا المستوى.

32. في ختام المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) طلب قيام لجنة الممثلين الدائمين ببحث البند فور اختتام أعمال القمة القادمة وتقديم التوصيات المناسبة إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في 2010 وذلك للبحث.

3. بحث مشروع الميزانية للسنة المالية 2010 - الوثيقة (XVI) EX.CL/537:

33. قدم سعادة السيد روبين مانجويه، سفير جمهورية غينيا الاستوائية ورئيس اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، التقرير عن مشروع ميزانية 2010 الذي كملته المفوضية.

34. في عرضه، أوضح رئيس اللجنة الفرعية أن مشروع ميزانية 2010 كان موضوع عمل مشترك بين اللجنة الفرعية والمفوضية وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها.

35. وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

(1) نظراً لما لوحظ من انخفاض مستوى تنفيذ ميزانية 2009 وقدرة أجهزة الاتحاد الأفريقي على الاستيعاب، فإن زيادة ميزانية 2010 (بنسبة 23%)، أمر مشكوك فيه.

- (2) الحاجة إلى تحديد أولويات البرامج والأخذ في الاعتبار قدرة الدول الأعضاء على التسديد؛
- (3) إن الزيادة الكبيرة بنسبة 12% التي شهدتها صندوق السلام لا تتوافق مع الزيادة التدريجية التي أوصت بها قمة سرت؛
- (4) الاستخدام المزدوج لأجهزة المختلفة للاتحاد في مراقبة الانتخابات وضرورة ترشيد البعثات المتعلقة بمراقبة الانتخابات التي يجب تنسيقها من قبل المفوضية؛
- (5) ضرورة أن تغطيه جزء من المتأخرات بعض بنود الميزانية بهدف تخفيض مساهمات الدول الأعضاء؛
- (6) البحث عن مصادر تمويل بديلة، بما في ذلك مساهمة القطاع الخاص نظراً إلى ضعف صيغة التمويل الحالية؛
- (7) ضرورة الدمج الفعلي للنيباد في هيكل الاتحاد الإفريقي من خلال موازنة وترشيد الأنشطة والقيام، في هذا الصدد، بتقديم الطلبات المناسبة في مجال الموارد البشرية إلى اللجنة الفرعية للهيكل؛
- (8) بيان التقدم المحرز في تنفيذ مشروع التحول المؤسسي؛
- (9) العدد الهائل للاجتماعات وما يترتب على ذلك من إمكانية طلب ميزانية إضافية؛
- (10) الحاجة إلى توضيح زيادة المعاشات بنسبة 15% وآليات التأمين الحالية للعاملين؛
- (11) ضرورة مراجعة درجات سفر المراقبين غير الأعضاء في المفوضية؛
- (12) ضرورة التطبيق الدقيق للنظام المالي؛
- (13) ضرورة الاحتفاظ على نمو الصفر في ميزانية 2010.

36. رداً على ذلك، قدمت المفوضية التوضيحات التالية:

(1) إن المتأخرات غير منتظمة. ولا يمكن للمفوضية أن تستند عليها في إسقاطاتها.

(2) إن جزء المتأخرات، البالغ 15 مليون دولار أمريكي، والمخصص لشراء مكاتب في واشنطن، لم يُصرف بكامله، لكن بدأت إجراءات الشراء والمبلغ مناسب اقتصادياً لاقتناء ممتلكات؛

(3) إن زيادة صندوق السلام بنسبة 12% تتمشى مع مقرر سرت؛

(4) إن زيادة حصة صاحب العمل في المعاشات التقاعدية بنسبة 15% تتمشى مع المقرر الصادر عن قمة شرم الشيخ؛

(5) تخضع درجة السفر للمراقبين في الانتخابات لمقرر صادر عن المجلس التنفيذي بشأن شروط خدمة عاملي المفوضية؛ وليس لغير المجلس تغيير هذا المقرر؛

(6) طُبق مبدأ انعدام النمو فعلاً على ميزانية 2010؛

37. في ختام المداولات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بمشروع ميزانية 2010 وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

1. أن يطلب من المفوضية تعديل مقترحاتها في الميزانية لتعكس نمو الصفر في ميزانية مفوضية الاتحاد الأفريقي والأجهزة الأخرى باستثناء الزيادة المعتمدة في مرتبات وبدلات العاملين. وبوجه خاص سيؤثر التخفيض على ما يلي:

- صندوق السلام (6-12%) على مدى ثلاث سنوات؛
- تجميد (الزيادة بنسبة 0%) لميزانيات المفوضية والأجهزة الأخرى، باستثناء المرتبات والبدلات، والإيجار والنفقات التي تجرى بناء على مقررات؛
- النيباد: 3 ملايين دولار أمريكي كميزانية انتقالية مع تجنب الازدواجية في أنشطة المفوضية.

2. أن يطلب من المفوضية القيام، بالتعاون مع الأجهزة الأخرى للاتحاد بوضع آلية تحت إدارة الشؤون السياسية تتكون من خلالها جميع أجهزة الاتحاد الإفريقي المعنية (المفوضية، البرلمان الإفريقي وغيرهما) تحت لواء فريق واحد من المراقبين، وذلك لضمان مواعمة وترشيد عملية مراقبة الانتخابات للاتحاد الإفريقي.

3. قيام المفوضية بتقديم تقرير منتظم عن استخدام موارد الشركاء.

4. بحث ميزانية مشروع ميزانية 2010 وتوصية المؤتمر باعتماده مع الأخذ في الاعتبار التحفظات التي سجلتها كل من تونس ونيجيريا.

البند 3 من جدول الأعمال: التقرير عن التنفيذ:

1. بحث تقرير المفوضية عن تنفيذ المقررات السابقة للمجلس التنفيذي والمؤتمر-

الوثيقة (XVI) EX.CL/538

38. قدم ممثل المفوضية هذا البند مؤكدا أنه كما جرت عليه العادة، كان يتعين على المفوضية تقديم وضع تنفيذ جميع المقررات السابقة للمجلس التنفيذي والمؤتمر إلى القمة. وتقدم الوثيقة قيد البحث عرضا شاملا للإجراءات التي اتخذتها المفوضية وغيرها من الأجهزة وملخص للتحديات والقيود التي تمت مواجهتها خلال عملية التنفيذ والسبل والوسائل الكفيلة بضمان التغلب عليها. واسترعى انتباه لجنة الممثلين إلى المقررات الثلاثة التي تتطلب مزيدا من التوضيح من قبل المؤتمر، وهي:

- المقرر (XIII) ASSEMBLY/AU/DEC.263 بشأن نتائج قمة سرت في يوليو 2009 حول تحويل مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى سلطة الاتحاد الإفريقي. والتوضيح مطلوب نظرا لوجود صيغتين للمقرر، ففي نسخة تم تداولها في سرت أشارت النتائج إلى أن عدد الحقائق يبلغ إحدى عشرة، بينما ورد في المحاضر التي تم توزيعها على الدول الأعضاء بناء على طلب من لجنة

الممثلين الدائمين أن النتائج التي تم التوصل إليها بشأن السلطة في 2 يوليو 2009 تنص على اعتماد الخيار 1 مع عشر حقائب.

- المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.258(XIII) بشأن إنشاء مجلس إفريقي للدفاع. التوضيح مطلوب أيضا لأن هناك صيغتين، إحداهما مقدمة منذ البداية من الجماهيرية العظمى والأخرى من المفوضية؛
- المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.259(VIII) بشأن إنشاء وكالة إفريقية لحماية المياه الإقليمية والاقتصادية للبلدان الإفريقي. في هذه الحال أيضا، هناك صيغتان إحداهما مقدمة منذ البداية من الجماهيرية العظمى والأخرى من المفوضية؛

39. في المناقشات التي أعقبت ذلك، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

- بخصوص المقرر بشأن السلطة، فإنه لا حاجة إلى التماس التوضيح من المؤتمر لأن المفوضية شرعت فعلا في تنفيذ المقرر؛
- لم يتم توضيح وضع تنفيذ بعض المقررات بشكل دقيق في التقرير مثل المقرر بشأن مراجعة البروتوكول الخاص بالبرلمان الإفريقي وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من الاتصالات مع الإدارات/الأجهزة المعنية حول الوضع الفعلي لتنفيذ هذه المقررات؛
- إن قرار الأمم المتحدة بشأن منع دفع الفدية إلى المجموعات الإرهابية المعتمد في ديسمبر 2009 قد استندا بصورة كبيرة إلى مساهمة المجموعة الإفريقية في نيويورك.
- هناك حاجة إلى تقييم الآثار المالية قبل تقديم أي مشروع مقرر إلى أجهزة الاتحاد الإفريقي للبحث.

40. في ضوء المناقشات المذكورة أعلاه، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) يتعين على المفوضية توفير التوجيه المناسب حول الآثار المالية للمقررات؛

(2) يتعين على المفوضية التأكد مع الإدارات والأجهزة المعنية وإدخال الوضع الحقيقي لتنفيذ المقررات في التقارير اللاحقة.

البند 4 من جدول الأعمال: المسائل القانونية والمؤسسية:

1. بحث تقرير المفوضية عن وضع معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد

الإفريقي - الوثيقة (XVI) EX.CL/539 :

41. عند عرضها للتقرير، ذكّرت ممثلة المفوضية أن البند المتعلق بمعاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي مدرج بانتظام في جدول أعمال كل من لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي بغية إبلاغ الدول الأعضاء بوضع التوقيع على هذه المعاهدات والتصديق عليها والانضمام إليها لتوعيتها بأهمية وضرورة دخول هذه المعاهدات حيز التنفيذ. ثم صرحت بأن منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي، عبر أجهزتها المسؤولة عن وضع القرارات، اعتمدا 40 معاهدة أحدثها اتفاقية حماية ومساعدة النازحين في إفريقيا (اتفاقية كمبالا)، المعتمدة في 23 أكتوبر 2009 في كمبالا (أوغندا) والنظام الأساسي المنقح للجنة الإفريقية للطيران المدني، المعتمد في 16 ديسمبر 2009 بذاكار (السنغال)، وهما مفتوحان لتوقيع الدول الأعضاء عليهما.

42. أبلغت كذلك ممثلة المفوضية اللجنة، أنه خلال الفترة التي يشملها التقرير، والتي تمتد من يونيو 2009 إلى 12 يناير 2010، دخلت حيز التنفيذ ثلاث معاهدات، وهي معاهدة جعل إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندابا لعام 1996)، وميثاق الشباب الإفريقي لعام 2006، وميثاق الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك لعام 2005، وذلك 15 يوليو 2009، و 8 أغسطس 2009 و 18 ديسمبر 2009 على التوالي. وخلال الفترة ذاتها، تم وضع 44 توقيعاً جديداً وإيداع خمس وعشرين (26) وثيقة تصديق أو انضمام جديدة.

43. إما بخصوص الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، فقد تم إيداع أصل وثيقة تصديق جمهورية سيراليون عليه لدى المفوضية. وسيتم تعديل الفقرة

147 من التقرير تبعا لذلك. وستوزع النسخة المعدلة للتقرير المذكور على الدول الأعضاء خلال دورة المجلس التنفيذي.

44. في الختام، أشارت ممثلة المفوضية إلى الجهود الجبارة التي بذلتها بعض الدول الأعضاء لتوقيع معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي، خصوصا، جامبيا التي وقعت عشر (10) معاهدات للاتحاد الإفريقي خلال الفترة التي يشملها التقرير.

45. أثار أعضاء الوفود الذين تناولوا الكلمة المسائل التالية من بين أمور أخرى:

(1) إن ما حدده التقرير في الفقرة 6 كعوامل تؤخر التصديق على المعاهدات ليست حصرية. وينبغي أن يأخذ التقرير في الاعتبار القيود الأخرى التي تواجه غالبا الدول الأعضاء في عملية التصديق على بعض معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي، خصوصا تقادم عهد بعض المعاهدات وحالات عدم الاتساق بين النسخ المحررة بمختلف اللغات؛

(2) تشكل كذلك مسائل تحديث معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي ومواءمة النسخ باللغات المختلفة عقبات رئيسية أمام التوقيع والتصديق على هذه المعاهدات.

(3) ينبغي أن تنفذ الدول الأعضاء المقرر (XV) EX.CL/DEC.459 الصادر عن المجلس التنفيذي بشأن وضع توقيع معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي والتصديق عليها ومواءمة إجراءات التصديق، المعتمد في يناير 2009، بأديس أبابا (إثيوبيا) والتي تُلزم جميع الدول الأعضاء ببدء عملية التصديق على المعاهدات الجديدة في غضون سنة من الاعتماد.

(4) المبادرة التي اتخذتها المفوضية بفتح المعاهدات ليقوع عليها رؤساء الدول والحكومات أمر يجب أن يستمر. وبهذه الصفة ينبغي أن ترد في التوصيات.

(5) ينبغي كذلك أن يتناول التقرير الذي سيقدم في المستقبل إلى اللجنة وضع تنفيذ مختلف المعاهدات السارية المفعول على مستوى الدول الأعضاء؛

6) ينبغي توجيه دعوة إلى الدول الأعضاء لمناشدها القيام بالتصديق على اتفاقية كمبالا لحماية ومساعدة النازحين في إفريقيا لإن دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سيسمح باتخاذ إجراءات عملية على الصعيدين الوطني والإقليمي لإيجاد حلول دائمة لمشاكل النازحين داخليا في القارة؛

7) ضرورة تنشيط اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول اتفاقيات المقر التي لم تجتمع منذ إنشائها على الرغم من الطلبات التي وجهها رئيس اللجنة إلى المفوضية.

46. رداً على الأسئلة المثارة، قدمت ممثلة المفوضية الأجوبة التالية:

1) حددت دراسة أجرتها المفوضية حول إجراءات التصديق للدول الأعضاء العوامل التي تؤخر تصديق الدول الأعضاء على معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي. وقد تم عرض هذه الدراسة خلال المؤتمر الإفريقي لوزراء العدل، المنعقد في نوفمبر 2008، في كيجالي (رواندا) والذي قدم توصيات هامة أجازها المجلس التنفيذي في يناير 2009، وذلك بغية إيجاد حلول دائمة لمشاكل التصديق على معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي؛

2) ستأخذ المفوضية في الاعتبار في تقاريرها المقبلة العقبات الرئيسية الأخرى التي تقف أمام التوقيع والتصديق على المعاهدات، خصوصا مواعمة وتحديث المعاهدات المذكورة.

47. في ختام المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

1. الإشادة بالمبادرة التي اتخذتها المفوضية بأن تنظم لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي حفلا للتوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي، وذلك خلال الدورة العادية

- الرابعة عشرة للمؤتمر، المقرر عقدها في 31 يناير - 2 فبراير 2010، في أديس أبابا (إثيوبيا) ودعوة المفوضية إلى تجديد هذه المبادرة؛
2. توجيه دعوة إلى الدول الأعضاء لمنح الأولوية لمعاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي وتعجيل عملية التوقيع/التصديق/الانضمام؛
3. توجيه دعوة كذلك إلى الدول الأعضاء للشروع في عملية التصديق على المعاهدات الجديدة في غضون سنة من اعتمادها، عملاً بالمقرر EX.CL/DEC.459 (XIV) الصادر عن المجلس التنفيذي بشأن وضع التوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي ومواءمة إجراءات التصديق، المعتمد في يناير 2009، بأديس أبابا (إثيوبيا).
4. يتعين على أعضاء البرلمان الإفريقي المساهمة في جهود حشد التأييد والتوعية لدى الدول الأعضاء بغية تشجيعها على التعجيل بعملية التصديق على معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الإفريقي والانضمام إليها.

2. بحث التقرير المؤقت للمفوضية عن إساءة استعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية - الوثيقة (XVI) EX.CL/540:

48. في عرضها، صرحت ممثلة المفوضية بأن هذا التقرير مقدم عملاً بالمقرر ASSEMBLY/AU/DEC.243(XV) بشأن إساءة استعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية، الذي اعتمده المؤتمر في يوليو 2009، في سرت (الجمهورية العظمى). يطلب هذا المقرر، من بين أمور أخرى، من المفوضية متابعة المسألة ورفع تقرير في يناير/فبراير 2010 عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر المذكور.
49. في هذا الصدد، أبلغت لجنة الممثلين الدائمين بأنه في إطار تنفيذ مقرر المؤتمر، اتخذت المفوضية أساساً خطوات في اتجاه الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة. بخصوص الاتحاد الأوروبي، أشارت إلى قلة التقدم المحرز في

المناقشات التي جرت حول المسألة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي لإيجاد حلول دائمة للانشغالات التي عبر عنها الاتحاد الإفريقي.

50. أما فيما يتعلق بالأمم المتحدة، فقد سجلت الممثلة التقدم المحرز بإدراج المسألة في جدول أعمال الدورة الـ64 للجمعية العامة للأمم المتحدة والمناقشات التي جرت خلال مداوالات اللجنة السادسة.

51. في ختام هذا العرض، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير وأوصت المجلس ببحث التوصيات الواردة فيها.

3. بحث تقرير وتوصيات المفوضية عن الدراسة التي أعدها خبراء استشاريون

بشأن المكاتب التمثيلية للاتحاد الإفريقي - الوثيقة EX.CL/541(XVI):

52. عند تقديم التقرير، أوضح ممثل المفوضية أن التقرير يحتوي على نتائج دراسة عنوانها "إجراء تحليل شامل لنسبة التكلفة إلى الفائدة لتحديد مستقبل مكاتب الاتحاد الإفريقي الموجودة قبل فتح مكاتب جديدة"، على نحو ما اقترحه الفريق الرفيع المستوى الذي يرأسه البروفيسور أديبايو أديجي، والذي قام بمراجعة الاتحاد الإفريقي. وأشار إلى أن التقرير يتضمن توصيات الدراسة التي أعدتها شخصيتان إفريقيتان بارزتان عملتا كخبيرين استشاريين وكذلك توصيات المفوضية.

53. أشار ممثل المفوضية إلى أن التقرير يتضمن أيضا موجزا لاختصاصات المهمة فضلا عن أسلوب العمل الذي اتبعه الخبراء الاستشاريون. وأضاف أن المهمة شملت زيارة وإجراء المناقشة مع مسؤولين من البعثات الست قيد الاستعراض وأن الخبراء الاستشاريين عقدوا جلسات عمل مع مجموعة من السفراء الإفريقيين على مستويات مختلفة ومع ممثلين عن الإفريقيين في المهجر والبنك الدولي ومساعد للأمين العام لجامعة الدول العربية. فضلا عن ذلك، يبرز التقرير نتائج الدراسة والصعوبات التي تواجه المكاتب ويقدم توصيات حول سبل التعامل معها.

54. ومن بين التوصيات الواردة في التقرير، سلط ممثل المفوضية الأضواء على ما

يلي:

- 1) إنشاء وحدة مكلفة بمسؤولية تنسيق أنشطة بعثات الاتحاد الإفريقي؛
 - 2) توفير البنية التحتية المادية بما يشمل الأدوات المكتبية العالية الأداء، لتعزيز قدرات الاتصال، من بين أمور أخرى،
 - 3) الحاجة إلى حفظ وتعزيز جميع البعثات الست الموجودة؛
 - 4) الحاجة إلى نقل مكتب الاتحاد في ليلونجوي إلى مقر منظمة السادك في جابوروني، بوتسوانا.
 - 5) إنشاء أربعة مكاتب إقليمية جديدة في مزار المجموعات الاقتصادية الإقليمية داخل الأقاليم الإفريقية؛
 - 6) إنشاء مكاتب تمثيلية خارج إفريقيا؛
 - 7) الحاجة إلى تعزيز قدرات المكاتب الفنية للاتحاد الإفريقي لتمكينها من أداء مهامها التمثيلية عن طريق تعيين موظف سياسي/اقتصادي في المكاتب؛
 - 8) خيار طلب قيام عمداء السفراء الإفريقيين الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بتمثيل البلدان التي ليس بإمكانه إنشاء مكاتب فيها على الفور؛
 - 9) نظراً للآثار المالية، يجب تنفيذ التوصيات تدريجياً، بدءاً بالتوصيات التي لا تتطلب موارد مالية إضافية (من قبيل تلك المتعلقة بالمسائل الإدارية) ثم الانتقال تدريجياً إلى التوصيات الأخرى؛
55. في المناقشات التي أعقبت ذلك، أبدت لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

- 1) اعترض وفد ملاوي على نقل المكتب الإقليمي للاتحاد الإفريقي من ليلونجوي نظراً لأن ذلك كان قراراً من السادك وأنه يجب مشاورتها بهذا الشأن. أيد العديد من الوفود إبقاء مكتب الاتحاد الإفريقي في ليلونجوي.
- 2) إن التكاليف الخاصة بالمكاتب التمثيلية الموجودة مرتفعة أصلاً حيث أن مكتب واشنطن وحده يطلب 15 مليون دولار لشراء مبنى؛
- 3) يجب تحديد وتقديم الآثار المالية لتنفيذ توصيات التقرير وذلك للبحث؛

- (4) يجب تقييم أداء المكاتب التمثيلية الموجودة ومواجهة تحدياتها قبل فتح مكاتب جديدة؛
- (5) هناك حاجة إلى إيجاد وتفعيل التآزر العملي بين المجموعات الإفريقية في العالم ولجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا؛
- (6) هناك حاجة إلى ضمان عمل جميع المكاتب الإقليمية وفقا لهيكل مابوتو؛
- (7) يجب ترشيد المكاتب الإقليمية/التمثيلية لكفالة المساهمة الفعالة في تحقيق رؤية الاتحاد الإفريقي وأهدافه؛
- (8) يجب أن يتسم تعيين الممثلين في المكاتب التمثيلية بعنصر من الشفافية؛
- (9) يجب حصر مهام المكاتب الإقليمية/التمثيلية في المجالات الرئيسية ذات الأولوية؛
- (10) النظر في إمكانية تغطية المكتبين في أوروبا وهما جنيف وبروكسيل الأجزاء الأخرى من أوروبا؛
- (11) ضرورة فصل مسألة المكاتب الإقليمية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية من فتح مكاتب تمثيلية خارج إفريقيا، يمكن استضافة موظفين من المفوضية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية أو المكاتب الإقليمية للاتحاد الإفريقي لتخفيض التكاليف نظرا لأن المفوضية في أديس أبابا تستضيف ممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- (12) هناك حاجة إلى إنشاء لجان وطنية للاتحاد الإفريقي لتعميم أنشطة الاتحاد؛
- (13) إن مفوضية الاتحاد الإفريقي في موقف أفضل لتقييم تكاليف وأداء مكاتبها الإقليمية/التمثيلية عبر تقاريرها ومراجعاتها المنتظمة؛
- (14) حث البلدان التي تطلب من الاتحاد الإفريقي فتح المكاتب التمثيلية بتوفير بعض التسهيلات؛
- (15) عدم جواز فتح مكتب جديد للتمثيل خارج أفريقيا باستثناء الذي اقترح إنشاؤه في فيينا؛

16) ضرورة مشاركة اللجنة الفرعية للتعاون المتعددة الأطراف، اللجنة الفرعية للهياكل، اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، اللجنة الفرعية حول اتفاقيات الاستضافة، الامتيازات والحصانات في مسألة المكاتب الإقليمية/التمثيلية مع الأخذ في الحسبان تحول مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى " السلطة وعملية التكامل في القارة؛

17) ضرورة التخطيط لعقد اجتماع كبار المسؤولين لمناقشة مسألة المكاتب الإقليمية/التمثيلية بغية رسم خارطة طريق واضحة حول طريق المضي قدما وتقديمها إلى أجهزة صنع السياسة في الاتحاد الأفريقي للبحث؛

18) في حالة إنشاء الوحدة المقترحة لمكاتب التمثيل، يجب إلحاقها بإدارة الشؤون السياسية وليس مكتب رئيس المفوضية الذي أصبح مزدحما للغاية.

56. عند معالجة المسائل التي أثارها لجنة الممثلين الدائمين، قدم ممثل المفوضية الإيضاحات التالية:

1) طلب إيضاح حول التنفيذ الفوري للتوصيات التي ليست لها آثار مالية؛ مثل تحسين ظروف العمل في المكاتب الموجودة حاليا. أمّا بالنسبة لطاقت العاملين، فستكون هناك حاجة إلى مساهمات الدول الأعضاء؛

2) ستترتب على إنشاء أي مكتب جديد للتمثيل آثار مالية، غير أن حكومة النمسا قد وفرت التسهيلات للمكتب بما في ذلك المعدات، وسيتحمل الاتحاد الأفريقي تكاليف العاملين والإدارة. هذا، وقد تم تسليم الآثار المالية لإنشاء المكتب خلال مؤتمر القمة في شرم الشيخ وسيتم تقديمها من جديد؛

3) أوصى منتدى التعاون بين الصين - أفريقيا بإنشاء مكتب في بيجين ووافق الوزراء عليه في شرم الشيخ ومع ذلك، هناك حاجة إلى الحصول على إذن لجنة الممثلين الدائمين والعمل على الآثار المالية المترتبة على هذا المشروع مع الأخذ في الاعتبار أن الصين قد كررت دعمها للمشروع.

57. في ضوء المناقشات السالفة الذكر، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- 1- يتعين على المفوضية دمج التقرير والتعاون مع اللجان الفرعية للهيكل، التعاون المتعددة الأطراف، اتفاقيات الاستضافة والمسائل الإدارية والمالية لتحديد أوجه الأولويات والآثار المالية المحددة بغية رسم خطة واضحة للإدارة بشأن طريقة معالجة المسألة في الاجتماع القادم للمجلس في يونيو 2010:
- 2- يتعين على المفوضية عقد اجتماع لكبار المسؤولين من الدول الأعضاء للتحقق في نتائج التقرير الشامل الصادر عن المفوضية حول مختلف اللجان الفرعية وصياغة توصيات بشأن طريق المضي قدماً.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل السياسية:

1- (أ) التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا - الوثيقة

EX.CL/542 (XVI) a:

58. قدم ممثل المفوضية التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً في أفريقيا. ويتضمن التقرير عرضاً موجزاً عن الوضع الراهن للنازحين قسرياً في القارة الأفريقية وتحليلاً للوضع العام للنازحين داخلياً على أساس إقليمي، بما في ذلك ظاهرة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. ويوضح أيضاً الأنشطة التي بادرت إليها مفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذ شتى المقررات، بما في ذلك التحديات اللازم مواجهتها.

59. استرعى ممثل المفوضية الانتباه إلى الإحصاءات الواردة في التقرير والتي وفرتها بصورة رئيسية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وإلى حد ما الدول الأعضاء والبعثات الميدانية التي قامت بها اللجنة الفرعية للاجئين المنبثقة عن لجنة الممثلين الدائمين.

60. أبرز أيضاً نجاح ونتائج قمة الاتحاد الأفريقي الخاصة حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً التي انعقدت في أكتوبر 2009 في كمبالا، أوغندا، وقد اعتمدت

قمة كمبالا، من بين أمور أخرى، اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين والإعلان والتوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي التي سبقت القمة الخاصة. وأوضح أن عدد الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية بلغ عشرين دولة داعياً الدول التي لم توقع وتنضم إلى الاتفاقية حتى الآن إلى المبادرة إلى ذلك. وأبلغ لجنة الممثلين الدائمين بأن المفوضية ستعكف على صياغة خطة عمل لتنفيذ نتائج القمة الخاصة.

61. في الختام، استرعى انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى الوضع الإنساني السائد في هايتي نتيجة الزلزال الذي اجتاح البلد يوم 12 يناير 2010 وناشد الدول الأعضاء مساعدة شعب هايتي في الوقت الذي هو في أمس حاجة إليها.

ب - التقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً - الوثيقة EX.CL/542 (XVI) b:

62. قدم سعادة السيد مول سيبوجا كاتاندي سفير أوغندا ورئيس اللجنة الفرعية بشأن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً، التقرير عن أنشطة هذه اللجنة وذكر من بين مختلف أنشطة اللجنة الفرعية مشاركتها في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات والزيارات إلى الدول الأعضاء انسجاماً مع برنامج عملها لعام 2009.

63. أبرز المشاركة النشطة لأعضاء اللجنة الفرعية في القمة الخاصة حول اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً المنعقدة في كمبالا، أوغندا في أكتوبر 2009. وأبلغ الاجتماع بنتائج القمة مناشداً الدول الأعضاء التوقيع والانضمام إلى اتفاقية النازحين داخلياً التي تشمل مختلف الإجراءات اللازمة للتنفيذ. وتوجه أيضاً إلى الجزائر بالشكر التي قدمت إلى القمة الخاصة مساهمة تبلغ حوالي 600.000 دولار أمريكي.

64. وأبلغ رئيس اللجنة الفرعية أيضاً الاجتماع بالزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة الفرعية إلى كوت ديفوار ومصر وجمهورية الكونغو والسودان وطلب أن

يسمح للسفراء الذين قاموا بقيادة البعثات أن يلقوا كلمة وجيزة أمام لجنة الممثلين الدائمين.

65. في الختام، ذكر الرئيس بالأزمة الإنسانية المدمرة التي تعيشها هايتي في أعقاب الزلزال الذي ضرب البلد في يناير 2010. وفي هذا الصدد، دعا كافة الدول الأعضاء إلى التضامن مع شعب هايتي وتقديم المساعدة له.

66. وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أعربت لجنة الممثلين الدائمين عن بالغ تقديرهم لرئيس اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين ومدير الشؤون السياسية للتقارير الموزونة والشاملة التي تم تقديمها ولاحظوا ما يلي:

- (1) ينبغي مواصلة التقرير بجميع لغات العمل، بالأخص العربي.
- (2) يتعين على المفوضية تقديم إحصاءات مستوفاة عن اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً، بما يعكس الصورة الحقيقية للوضع الإنساني على الأرض.
- (3) يجب إعادة صياغة بعض الفقرات الواردة في التقرير، كما أشار إلى ذلك بعض أعضاء لجنة الممثلين الدائمين.
- (4) هناك حاجة إلى المزيد من التنسيق فيما بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين واللجنة الفرعية للاجئين، وكذلك فيما بين الإدارات ذات الصلة لمفوضية الاتحاد الأفريقي لضمان انسجام العمل فيما يتحقق بمسائل من قبيل النزاعات التي تساهم في النزوح القسري.
- (5) مطالبة المفوضية بتغيير أسلوب وضع التقارير بما يتيح انعكاس أنشطة اللجنة الفرعية في تقريرها.
- (6) من الأهمية بمكان مبادرة الدول الأعضاء إلى معالجة مشاكل اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً وإيجاد حلول دائمة لها.
- (7) تم إعادة التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفقاً لخطة التنفيذ التي وضعتها الأمم المتحدة في عام 1991.

8) يتعين تقديم قرارات البعثة إلى اللجنة الفرعية للاجئين في الوقت المناسب وتنفيذ التوصيات الصادرة عند البعثات أيضاً.

9) يجب الإشادة بمبادرة المفوضية وكذلك الدول الأعضاء في تقديم المساعدة إلى هايتي.

67. في نهاية المناقشة، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقريرين والملاحظات اللاحقة، وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

1- يتعين على الدول الأعضاء تقديم الدعم للجهود التي تبذل لمعالجة الأزمة في غينيا ومنع انتشار اللاجئين في الإقليم وما يترتب على هذه الظاهرة من عواقب لاحقة.

2- يتعين على الدول الأعضاء التي لم توقع وتصدق على اتفاقية كمبالا، أن تقوم بذلك.

3- يتعين على المفوضية القيام، بالتعاون الوثيق مع لجنة الممثلين الدائمين واللجنة الفرعية بشأن اللاجئين، بوضع خارطة طريق أو خطة عمل لتنفيذ نتائج القمة الخاصة.

4- يتعين على المفوضية متابعة التعهدات التي أعلنتها الشركاء خلال مختلف الاجتماعات والمؤتمرات لضمان الوفاء بالتزاماتهم.

5- يتعين على جميع الدول الأعضاء أيضاً إظهار تضامن وذلك من خلال المساهمة في تخفيف محنة شعب هايتي إثر الزلزال المدمر الذي وقع في هايتي في 10 يناير 2010.

6- الإشادة بمبادرة المفوضية وكذلك الدول الأعضاء التي قدمت المساعدة إلى هايتي.

68. خلال الاجتماع قام كل من نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوض الشؤون الاقتصادية، بإبلاغ لجنة الممثلين الدائمين بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي

لتنظيم المساعدة المقدمة لهائتي، على مستوى الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، ذكر كلاهما أنه تم فتح حساب لدى البنك الأفريقي للتنمية لجمع المساهمات الأفريقية من الدول الأعضاء والمؤسسات والأفراد، بما في ذلك الموظفون المنتخبون في مفوضية الاتحاد الأفريقي والعاملون فيها الراغبون في المساهمة. فضلاً عن ذلك أكد أنه إذا جمعت المساهمات الأفريقية، فإن أثرها سيصل إلى حده الأقصى من تضامن أفريقيا مع هايتي. وفي الختام، أكد أن المشاورات بين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء لا تزال تجري في هذا الصدد، فيما يجري إعداد مشروع إعلان سيعرض على لجنة الممثلين الدائمين للنظر فيه.

69. خلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً مع الثناء بمبادرة المفوضية فضلاً عن الدول الأعضاء التي كانت سباقة إلى تقديم مساعدة إلى هايتي أغلبها مالية وإنسانية.

2. بحث تقارير المفوضية عن شراكات أفريقية الاستراتيجية:

أ. التقرير عن أنشطة اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف - الوثيقة (EX.CL/543(XVI)):

70. أشار سعادة السيد/إدوارد أهو جليل، سفير جمهورية بنين ورئيس اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، عند تقديمه التقرير، إلى أن اللجنة الفرعية عقدت سلسلة من الاجتماعات والارتباطات خلال الفترة من يوليو 2009 - يناير 2010، شملت التحضير لقمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية الثانية وعقدها المؤتمر الوزاري الرابع حول منتدى التعاون بين الصين- أفريقيا والمنتدى الثاني لأفريقيا-كوريا، وأشار كذلك إلى أن اللجنة الفرعية انشغلت بتنفيذ نتائج قمة الشراكة الأفريقية التركية الأولى وقمة منتدى أفريقيا- الهند فضلاً عن غيرها من الأنشطة المتعددة، كما أبلغ أيضاً لجنة الممثلين الدائمين بأن اللجنة الفرعية لا تزال تشارك في دراسة المراجعة الشاملة لشراكات أفريقيا الاستراتيجية وسوف تقدم نتائج عملها إلى لجنة الممثلين الدائمين من خلال دورته الحالية.

ب. التقرير عن الشركات الاستراتيجية الأفريقية - الوثيقة (XVI) EX.CL/544:

71. ذكر ممثل المفوضية، عند تقديمه التقرير عن شركات أفريقيا الاستراتيجية، أنه قد صدر عن الدورة العادية الخامسة عشرة للمجلس التنفيذي في سرت، ليبيا، المقرر (XV) EX.CL/DEC.512، الذي يطلب عقد ثلاثة اجتماعات للشراكة في السنة الماضية. وتم في سبيل تنفيذ توجيهات المجلس، عقد اجتماعات الشراكة التالية وهي تحديداً: قمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية الثانية في الفترة من 22-27 سبتمبر 2009، في جزيرة مارجريتا، فنزويلا والمؤتمر الوزاري الرابع حول منتدى التعاون بين الصين-أفريقيا والذي عقد في الفترة من 6-9 نوفمبر 2009، في شرم الشيخ، مصر، والمنتدى الثاني لكوريا-أفريقيا في الفترة من 23-25 نوفمبر 2009، في سيول، جمهورية كوريا، وأبرز السمات الرئيسية للاجتماعات، بما في ذلك وثائق نتائجها والتحديات التي تمت مواجهتها والتوصيات التي قدمتها المفوضية والتي من شأنها تمكين أفريقيا من تحقيق الاستفادة المثلى من الفرص وجني ثمارها.

72. شدد ممثل المفوضية كذلك على التقدم المحرز على صعيد تنفيذ نتائج القمة الأولى لمنتدى أفريقيا - الهند ومنتدى الشراكة الأولى لأفريقيا - تركيا. يتعلق التقدم المحرز فيما يخص قمة منتدى أفريقيا والهند بالمنح الدراسية التي وفرتها الهند لأفريقيا في المجال الزراعي على مدى أربع سنوات وإنشاء خمسة معاهد وعشرة مراكز للتدريب المهني إلى جانب إنشاء نموذج واحد لمنازل منخفضة التكلفة بكل إقليم وتمت الإشارة أيضاً إلى مواصلة الجهود بهدف استكمال خطة عمل إطار التعاون لقمة منتدى أفريقيا-الهند فضلاً عن تنفيذ خطة عمل قمة الشراكة بين أفريقيا وتركيا.

73. شدد ممثل المفوضية على الحاجة إلى اتخاذ قرارات بهدف معالجة التحديات التي تم تحديدها وخاصة فيما يتعلق بعملية قمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية، والحاجة إلى عدم شروع ممثلي أفريقيا في عواصم الدول الشريكة في أية مبادرات أو ارتباطات دون الرجوع إلى لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية أو التشاور معهما

وحاجة الأخيرة إلى لعب دور تنسيقي في عملية الفوكاك وذلك كما هو مقرر مسبقاً من قبل المجلس التنفيذي والمؤتمر.

74. ناقشت لجنة الممثلين الدائمين تقرير اللجنة الفرعية والمفوضية بصورة مترادفة. تم إبداء التعليقات والملاحظات التالية:

1. الحاجة إلى إعادة النظر في المقررات التي صدرت عن القمة الثانية بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية في ضوء الطريقة التي صدرت بها بعض المقررات وانعدام الوضوح فيما يخص الغرض من المقررات،

2. الحاجة إلى التقليل من أهمية الثنائية وتطوير التعددية في إطار الشراكات الإستراتيجية الإفريقية،

3. الحاجة إلى تحليل نوعي لتكلفة منافع الشراكات الإستراتيجية الإفريقية بغية تقييم حيويتها والفرص الكامنة،

4. إنشاء هيكل لإدارة وتنسيق الشراكات الإستراتيجية تمشياً مع مقرر المجلس التنفيذي الأخير،

5. عدم تضمين تقرير مرحلي عن الحوار الاستراتيجي بين إفريقيا وأوروبا في تقارير اللجنة الفرعية والمفوضية، بالرغم من أن هذا الحوار يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشراكات الإستراتيجية الإفريقية.

6. عدم الارتياح إزاء الارتباطات التنظيمية التي تمت فيما يتعلق بقمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية الثانية بما في ذلك غياب دور للمفوضية، وبالتالي الحاجة إلى ضمان بذل قصارى الجهد لكفالة نجاح قمة أفريقيا-أمريكا الجنوبية الثالثة.

7. تعزيز التنسيق بين لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية مع ممثلي أفريقيا في البلدان/الأقاليم التي لها شراكة مع أفريقيا.

8. ملاحظات التقدم المحرز في العلاقات بين أفريقيا-الصين والحاجة إلى إدخال آلية متابعة الفوكاك في عمليات الاتحاد الأفريقي من خلال إشراك كل من لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية.

9. الحاجة إلى ضمان تحقيق النتائج المتوقعة من المنتدى الثاني لأفريقيا-كوريا.

75. رداً على المسائل التي أثيرت، قدم رئيس اللجنة الفرعية والمفوضية التوضيحات التالية:

1. سيتم تقديم التقرير عن المراجعة الشاملة للشراكات الإستراتيجية. وعليه، يجب إجراء مناقشات جوهرية بعد تقديم التقرير،
2. لا تشمل أنشطة اللجنة الفرعية متابعة الحوار بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى عدم تغطيته في تقارير كل من لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية. ستقدم المفوضية تقريراً مفصلاً في الوقت المناسب،
3. للسفراء في أديس أبابا دور رئيسي في إقامة هذه الشراكات مع الأخذ في الاعتبار مقررات المؤتمر والمجلس التنفيذي الأخيرة، كما أن هناك حاجة إلى احترام ممثلي إفريقيا في أمريكا الجنوبية وعواصم الشركاء الآخرين، هذه التوجيهات،
4. تمت الإشارة بإيجاز إلى عملية قانون النمو والفرص لإفريقيا لأنه قد سبق أن تم تقديم معلومات مفصلة عنه في الدراسة ذاتها،
5. لم تكن الوسيلة المستخدمة في إعلان العرض المقدم من المنح الدراسية إلى إفريقيا تعني أن التعاون قد كان ثنائياً في طابعه، ولكن كانت الوسيلة المستخدمة تعتبر هي أفضل طريقة ممكنة للقيام بذلك مع الأخذ في الحسبان الطابع المتعدد الجوانب للتعاون بين إفريقيا والهند.
6. أن التأخير الواضح في تنفيذ المقرر الصادر عن المجلس بشأن إنشاء وحدة في مكتب رئيس المفوضية كان للسماح بإكمال دراسة شاملة من المفوضية حول الهياكل.

76. في نهاية المداولات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- 1- إعادة التأكيد على الدور التنسيقي للمفوضية في إدارة الشراكات بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين والبعثات الدبلوماسية الأفريقية في عواصم البلدان/الأقاليم التي لها ارتباطات تعاون مع أفريقيا.

- 2- يتعين على الدول الأعضاء والمفوضية ضمان احترام الشركاء لصيغة بانجول حول مشاركة أفريقيا في الاجتماعات معهم واحترام ممثلي أفريقيا خارج القارة لمقررات كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي بشأن الشراكات.
- 3- يتعين على لجنة الممثلين الدائمين والمفوضية التعجيل باستكمال عملية المراجعة الشاملة التي لا تزال جارية.

البند 6 من جدول الأعمال: المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

1 - بحث تقرير المفوضية عن حل المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا والمديرية المقترحة في مفوضية الاتحاد الأفريقي للرياضة، طبقاً للنية الجديدة للرياضة الأفريقية- الوثيقة (XVI) EX.CL/546:

77. أوضحت مفوضة الشؤون الاجتماعية، في تقديمها للتقرير، بأنه كان يحتوي على نتائج الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الرياضة للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أبوجا، نيجيريا، من 15 إلى 16، أكتوبر 2009 وكان قد تم عرضه بغية الحصول على توجيه حول مستقبل الرياضة الأفريقية التي ذكرت أنها تلعب دوراً رئيسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، وفي التكامل والسلم والأمن.
78. أشارت المفوضة إلى أن مؤتمر وزراء الرياضة الأفريقيين قد قرر خلال دورته الثانية التي عقدت في أكرا، غانا، من 10 إلى 14 أكتوبر 2008 بأنه ينبغي حل المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا بغية تقادي الازدواجية في التفويض الممنوح للمفوضية فيما يتعلق بتنسيق شؤون سياسة الرياضة في أفريقيا. وأضافت أنه قد تم اعتماد هذا المقرر من قبل المجلس التنفيذي في يناير 2009 (XIV) EX.CL/DEC.470 الذي أوصى بحل المجلس الأعلى المذكور طبقاً لدستوره. وتم بعد ذلك عقد مؤتمر عام لنفس المجلس في 16 أكتوبر 2009.
79. ثم سلط الضوء أيضاً على المسائل التالية في التقرير:

(1) إن الاجتماع الوزاري قد أحاط علماً بمقررات المؤتمر العام للمجلس الأعلى المذكور الذي عقد في 16 أكتوبر 2009، والذي قرره، من بين أمور أخرى، حل المجلس الأعلى المذكور.

(2) أنه يتعين إنشاء آلية انتقالية وتفعيلها لتحويل مهامه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأن يصبح حل المجلس الأعلى المذكور نافذ المفعول بعد أربعة (4) أشهر من استضافة ألعاب عموم أفريقيا لعام 2011 في مابوتو، موزمبيق، في أعقاب دورة استثنائية للمؤتمر العام لحله بصورة قانونية.

(3) أنه يتعين إنشاء مديرية للرياضة بمجموعة من خمسة عاملين في إدارة الشؤون الاجتماعية لتنسيق البنية المقترحة للرياضة الأفريقية التي تتكون من ثلاثة هياكل. مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي وهيئة مكتبه كما أضفى عليها الصفة المؤسسية للمجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لتوفير القيادة السياسية للرياضة الأفريقية، مجلس استشاري للرياضة الأفريقية يعمل من خلال لجانة الفنية الثماني (8)، وإدارة الشؤون الاجتماعية مع مديريتها للرياضة لتنسيق عملية تنفيذ إطار السياسة للتنمية المستدامة للرياضة في أفريقيا (2008-2018).

(4) أنه يتعين أن تكون المديرية المقترحة للرياضة ذاتية التمويل من خلال صندوق ائتمان منفصل للرياضة في المفوضية يتم تمويله من مساهمات الدول الأعضاء كما كان يدفع للمجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا، علاوة على نسبة مئوية من الدخل الذي يتحقق من ألعاب عموم أفريقيا.

(5) أنه ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بسداد متأخراتها من المساهمات للمجلس الأعلى المذكور للتمكين من تصفيته بصورة سلسة.

(6) أنه يتعين أن يكون سداد متأخرات المساهمات المستحقة على الدول الأعضاء شرطاً للمشاركة في ألعاب عموم أفريقيا القادمة.

7) يجب توفير الدعم لجنوب أفريقيا التي تستضيف كأس العالم للفيفا في عام 2010، ليس فقط بعرض المنتجات الصناعية الثقافية قبل وخلال الحدث الأفريقي، بل أيضاً بعرض الفنون من أفريقيا بصفة عامة.

8) أنه ينبغي تشجيع البلدان الأفريقية للضغط على الفرق المؤهلة للتأقلم والممارسة في بلدانها.

80. تقدمت لجنة الممثلين الدائمين، في المناقشات التي تلت، بالتعليقات والملاحظات التالية:

1) ينبغي تحديد الخصوم الخاصة، بالمجلس الأعلى المذكور والمبالغ المطلوبة للمجلس بما في ذلك متأخرات المساهمات المستحقة على الدول الأعضاء، ومرتببات العاملين غير المسددة والالتزامات الأخرى، وذلك بغية سدادها.

2) ينبغي على الدول الأعضاء سداد متأخراتها للمجلس الأعلى المذكور كشرط مسبق لمشاركتها في ألعاب عموم أفريقيا القادمة.

3) عند حل المجلس الأعلى المذكور، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الترتيبات الانتقالية من نفس المجلس إلى بنية الرياضة الأفريقية، الالتزامات القانونية والمالية والفنية وغيرها، وينبغي أن تحدد مصير البرامج والمشروعات الخاصة بهذا المجلس.

4) يمكن النظر في صيغة لتمويل البنية المقترحة للرياضة في أفريقيا وتزويدها بالعاملين، تحت إدارة الشؤون الاجتماعية وتقديمها إلى اللجنة الفرعية للهيكل.

5) على ضوء أن صندوق ائتمان قد لا يكون مستداماً، فإن مقرر المؤتمر الثالث لوزراء الرياضة الأفريقيين بشأن إنشاء مديرية للرياضة ذاتية التمويل ينبغي دراسته من جديد في مقابل آليات التمويل العادي داخل الاتحاد الأفريقي.

- (6) أن الحادث المؤسف للفريق التوجولي إلى كأس الأمم الأفريقية الحالي يثير تساؤلات من بعض الجهات حول مدى استعداد أفريقيا لاستضافة كأس العالم للفيفا في عام 2010.
- (7) أعرب الوفد التوجولي عن التقدير إزاء رسائل المواساة من الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن الحادث المؤسف للفريق التوجولي إلى كأس الأمم الأفريقي الحالي.
- (8) عند تحديد تواريخ مؤتمر القمة العادي القادم للاتحاد الأفريقي المقرر عقده في يونيو/يوليو 2010، ينبغي إيلاء اهتمام تام للمرحلة النهائية لكأس العالم القادم المقرر إقامته في جنوب أفريقيا.
81. عند معالجتها للمسائل التي أثارها لجنة الممثلين الدائمين، تقدمت مفوضية الشؤون الاجتماعية بالملاحظات التالية:
- (1) إن التقرير الوزاري الذي يظهر في الجزء ألف من جدول الأعمال للعلم بدون نقاش، لديه مسائل على وجه الخصوص بشأن الهياكل والآثار المالية المنبثقة، وينبغي بالتالي نقله من الجزء ألف إلى الجزء باء من جدول الأعمال بغية جعله مفتوحاً للنقاش من قبل المجلس التنفيذي.
- (2) أن التغييرات المقترحة على الهياكل من الأرجح أن تكون لديها آثار مالية، وعليه، فإن مقرر المؤتمر الثالث لوزراء الرياضة الأفريقيين يحتاج إلى دراسة مجددة بغية تحديد الكيفية التي سيتم بها تنفيذ البنية المقترحة للرياضة الأفريقية.
82. على ضوء المناقشات أعلاه، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:
- (1) يجب حل المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا وتحويل مهامه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنية الجديدة المقترحة للرياضة الأفريقية.

(2) يجب إجراء المفوضية دراسات إضافية حول برامج مهام المجلس الأعلى المذكور في مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الآلية الانتقالية والوضع المالي الحالي للمجلس الأعلى وتقديم النتائج إلى لجنة الممثلين الدائمين عن طريق اللجان الفرعية المختصة (بما في ذلك اللجنة الفرعية للهياكل، واللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية) خلال دورتها العادية في يونيو 2010.

(3) الأخذ في الاعتبار التاريخ والمرحلة النهائية لكأس العالم المقرر إقامته في جنوب أفريقيا في 2010 عند تحديد تواريخ القمة القادمة للاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في يونيو/يوليو 2010.

2. بحث تقرير المفوضية عن مشاركة المفوضية في معرض شنغهاي الدولي 2010 المقرر إقامته في الفترة بين 1 مايو و 31 أكتوبر 2010 في شنغهاي، الصين - الوثيقة EX.CL/550 (XVI):

83. ذكر ممثل المفوضية في عرضه بأن 256 بلدا ومنظمة دولية على الأقل، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، أكدت مشاركتها في معرض شنغهاي العالمي لسنة 2010 الذي من المقرر أن يتم تنظيمه من 1 مايو إلى 31 أكتوبر 2010. وأضاف أن أغلبية البلدان الأفريقية ستكون حاضرة في الجناح المخصص لأفريقيا وأنه تم منح كل بلد مساحة 250 متر مربع لاستضافة الأجنحة المخصصة لها.

84. فيما يتعلق بمشاركة المفوضية، أبرز ممثل المفوضية أن هذه المشاركة ستتمحور حول الموضوع الرئيسي للمعرض بعنوان "مدينة أفضل من أجل حياة أفضل" أي إدارة أفضل للمدن من أجل حياة كريمة، ومنتدى ينظمه كل مشارك، وستة منتديات مواضيعية أعدها المنظمون للمعرض أي مكتب تنسيق المعرض وكذلك اليوم الوطني أو اليوم الشرفي الذي سيتميز بتنظيم تظاهرات ثقافية. وأوضح أن الموضوع الفرعي الذي اختارته المفوضية هو "الطاقة المتجددة في خدمة إدارة المدن الأفريقية الكبرى".

85. عند تطرقه إلى الجانب المالي، أبرز ممثل المفوضية أن الصين قدمت مساعدة مالية بمبلغ 650.000 دولار أمريكي للمفوضية من أجل مشاركتها في المعرض على غرار البلدان الأقل نمواً، غير أن الدول الأعضاء مدعوة إلى ضمان مشاركة المفوضية في هذا الحدث لمدة ستة أشهر وأنه سيتم استصدار مقرر في هذا الشأن.

86. في نهاية المناقشات، أثار أعضاء لجنة الممثلين الدائمين عدة مسائل وأبدوا الملاحظات والتعليقات التالية:

- (1) قد تكون التحف الفنية التي ستعرضها المفوضية هي نفس تلك الموجودة في الأجنحة الأفريقية؛
- (2) من المفروض أن تكفي المساعدة المالية التي ستقدمها الصين مشاركة المفوضية؛
- (3) ما هو المبلغ الذي طلبته المفوضية من الدول الأعضاء؟ هل تم تقديم هذا الطلب إلى اللجنة الاستشارية الفرعية كما ينبغي؟
- (4) يتعين الإطلاع على مضمون المقرر المقترح؛
- (5) ما هي المساعدة التي تنتظرها المفوضية من السفراء المعتمدين في بيجين؟ قد لا يكون السفراء في بيجين على استعداد، وعليه من المحبذ التماس دعم السفارات بصفة عامة وليس السفراء،
- (6) لم تتم أي مبادلات بين المفوضية والدول الأعضاء منذ 2006 قبل موافقة المفوضية على المشاركة في هذا الحدث؛ وبصفتها منظمة قارية، ستمثل مشاركتها في تعبئة الخبرات الاستشارية للدول الأعضاء؛
- (7) هل أن العواصم قادرة على دعم مشاركتها الخاصة ومشاركة المفوضية في المعرض؟

- (8) إن مشاركة الدول الأعضاء لا تستثني مشاركة المفوضية التي ستعرف السبعين مليون زائر منتظر في المعرض برؤية ورسالة المنظمة الأفريقية وأنشطتها والنجاح الذي أحرزته؛
- (9) ما هي تشكيلة اللجنة المتعددة القطاعات التي أنشئت، وما هو دور اللجنة الفرعية؟
- (10) ينبغي للمفوضية ألا تقدم شرائط وثائقية أو غير ذلك حول البلدان بصفة فردية لأن الدول الأعضاء هي التي ستقوم بذلك، بل عليها أن تقتصر على تقديم لمحة تاريخية عن الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حتى يومنا هذا؛
- (11) ينبغي تناول الموضوع الرئيسي بعناية بحيث يتم تفادي العناصر المطروحة في الاجتماعات المخصصة لمختلف المواضيع؛
- (12) ينبغي للعلم الجديد للاتحاد الأفريقي أن يرفرف إلى جانب الإعلام الوطنية خلال المعرض؛
- (13) بدلا من وجود موظف أو عدة موظفين من المفوضية في بيجين خلال ستة شهور، يمكن للسفارات الأفريقية أن تضع تحت تصرف المفوضية موظفا بالتناوب؛
- (14) ما هي ضمانات حماية الملكية الثقافية للسلع المحمولة إلى الصين؟
- (15) يحبذ لو تبقى المفوضية في حدود المخصصات المالية المتوفرة.
- (16) يتعين تزويد لجنة الممثلين الدائمين بمعلومات إضافية عن الترتيبات اللوجستية وغيرها المتعلقة بمشاركة الدول الأعضاء في المعرض.
87. ردا على العديد من التساؤلات المطروحة، قدم ممثل المفوضية التوضيحات الآتية:
- (1) تعتبر الصين أحد الشركاء الذين يمنحون الأفضلية للعلاقات الثنائية ويعكس وجود جناح للاتحاد الأفريقي ضمن الجناح الأفريقي صورة لأفريقيا موحدة؛
- (2) يستحسن عرض سلعة واحدة عن كل إقليم في جناح المفوضية؛

- (3) إن ميزانية 650.000 دولار أمريكي المحددة من قبل الصين تخصص لبناء الجناح وإدارته؛
 - (4) إن مبلغ 150.000 دولار بعد تخفيضه من قبل المفوضية اعتباراً للقدرات المالية للدول الأعضاء، قد سجل في مشروع ميزانية 2010 بطلب من إدارة التجارة والصناعة رغم أن هذا النشاط يعني المفوضية بكاملها؛
 - (5) يمثل الجناح الأقاليم الأفريقية الخمسة وكذلك الموضوع الذي تم اختياره لهذه التظاهرة؛
 - (6) بدأت عملية مشاركة المفوضية عام 2006 باختيار المواضيع، والتوقيع على العقد، والالتزامات الإدارية، وزيارة الموقع، الخ...؛
 - (7) على الصعيد الداخلي، تم إنشاء لجنة توجيه ولجان فرعية لبحث المسائل الفنية مثل الإعلام وبناء الجناح ونقل السلع المخصصة للعرض، الخ...؛
 - (8) تقدم المفوضية لمحة تاريخية عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي منذ 1963 وكذلك برامجها؛
 - (9) يتم تنظيم يوم الاتحاد الأفريقي عن قصد مباشرة بعد 25 مايو، ذكرى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك حتى يتاح لكبار المسؤولين في المفوضية، المشاركة فيه؛
 - (10) يتم إعادة السلع المعروضة إلى بلدان المنشأ ولا تترك للصين حتى لا تتعرض لانتهاكات الملكية الفكرية.
88. بعد هذه الشروح، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:
- يتعين على المفوضية القيام بالأنشطة المتعلقة بمعرض شنغهاي العالمي والتركيز على جوانب التنسيق والتمثيل للقارة وتجنب الازدواج في مشاركة الدول الأعضاء؛

- حث الدول الأعضاء على عرض علم الاتحاد الإفريقي الجديد إلى جانب أعلامها الوطنية في كل كشك من أكشاكها؛
- طلب اتخاذ المفوضية الإجراءات المناسبة لوضع إطار قانوني يرمي إلى حماية حقوق الممتلكات الفكرية لأفريقيا وثقافتها وتحفها.

3. بحث تقرير المفوضية عن وضع مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية -

الوثيقة (XVI) EX.CL/551:

89. أطلعت مفوضة التجارة والصناعة، عند تقديم هذا التقرير، أطلعت لجنة الممثلين الدائمين على أن المفوضية نظمت في مارس 2009 في أديس أبابا، الدورة العادية الخامسة لمؤتمر وزراء التجارة كبحث الوضع الراهن وتعزيز موقف المجموعة الأفريقية حول المسائل التجارية المتعددة الأطراف. وأضافت أن المؤتمر أعرب عن موقفه تجاه الأزمة الاقتصادية والمالية وساهم بذلك في تقرير مجموعة العشرين في لندن كما أشارت إلى تنظيم اجتماع لوزراء التجارة في القاهرة في أكتوبر 2009، من قبل مصر منسقة المجموعة الأفريقية في منظمة الصحة العالمية لبحث الوضع الحالي لتقدم المفاوضات وبخاصة إعداد موقف أفريقي موحد قبل المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف في بداية ديسمبر 2009. وأشارت إلى أن وثائق هامة قد تم إعدادها من قبل مصر، ولكنه نظراً للطابع غير الرسمي لهذا الاجتماع، فقد تم اعتماد هذه الوثائق خلال اجتماع استثنائي للوزراء الأفريقيين في جنيف قبل مؤتمر التجارة العالمية. وأطلعت كذلك لجنة الممثلين الدائمين على أن اجتماع القاهرة سمح أيضاً بعقد دورة فاعلة بين المفاوضين الرئيسيين والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

90. نظراً لضيق الوقت طلبت المفوضة من لجنة الممثلين الدائمين الاستناد إلى التقرير فيما يخص المسائل ذات الطابع الفني. وذكرت بمقررات مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية الداعية إلى اختتام دورة الدوحة عام 2010. واسترعت انتباه

اللجنة إلى أن الدول الكبرى التي كانت فلسفتها تركز على تحرير الأسواق وما تبع ذلك من اختلال، أصبحت اليوم، نتيجة الأزمة الاقتصادية، تتبنى النظام الحمائي وهو ما يشكل عائقا في وجه المفاوضات الجارية على مستوى منظمة التجارة العالمية. وأشارت إلى أن الشركاء يسعون إلى مراجعة مواقفهم بينما تدافع المجموعة الأفريقية على المكاسب المحققة قبل الأزمة. وقالت أن أفريقيا أكدت بقوة، خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية، الأهمية القصوى للتنمية في هذه المفاوضات. واسترعت انتباه اللجنة بشأن مضمون بعض الفقرات، وأوضحت أن المؤتمر السابع لمنظمة التجارة العالمية لم يخصص للمفاوضات وإنما لتقييم المنظمة بهذا الخصوص، كما يعكسه التقرير في الخلاصة التي قدمها رئيس الاجتماع.

91. قدم أعضاء لجنة الممثلين الدائمين، خلال مداخلاتهم، الملاحظات والتعليقات الآتية:

- (1) ينبغي للتقرير أن يكون منظما بشكل أفضل لإبراز مشاركة أفريقيا.
- (2) ينبغي لأفريقيا أن تقترب من المجموعات ذات المصالح المشتركة.
- (3) ينبغي لأفريقيا أن تواصل المفاوضات بالتشديد على بعد التنمية.
- (4) ينبغي لأفريقيا أن تتأكد من أن انشغالاتها تؤخذ في الاعتبار عند إعداد جدول الأعمال واتخاذ القرارات.
- (5) ينبغي لأفريقيا ألا تسمح بإعادة فتح المفاوضات حول المكاسب.
- (6) ينبغي التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية لتمديد نظام قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي تنتهي صلاحيته عام 2015.
- (7) ينبغي للمفوضية عقد اجتماع لوزراء الخارجية والتجارة لبحث المسائل التجارية المتعددة الأطراف.

- (8) ينبغي لإدارة التجارة والصناعة الاجتماع بلجنة الممثلين الدائمين بشكل أكثر لتبادل معها وجهات النظر والحصول على مساهمتها.
- (9) لم تتطرق المفوضية إلى مفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية منذ سنة تقريبا.
- (10) من الأهمية بمكان أن تواصل أفريقيا التحدث بصوت واحد.
- (11) يجب الحرص على ألا يتم تفضيل العلاقات الثنائية على العلاقات المتعددة الأطراف.
- (12) إن عدم الانسجام والتناقضات في المفاوضات يتنافى بالذات مع فلسفة النظام التجاري المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، وأمام هذا يجب على أفريقيا أن تستمر في ضم صفوفها.
- (13) يجب أن يتم تسهيل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفق النصوص المعتمدة في هذا الشأن.
- (14) يمكن للإدارة المعنية أن تطلع لجنة الممثلين الدائمين على برامجها الأخرى في مجال التجارة.
- (15) يجب تشجيع تنسيق المفاوضات من قبل المفوضية.
92. في ردها على الأسئلة المطروحة، قدمت المفوضية التوضيحات التالية:
- (1) قام الاتحاد الأفريقي بالتكامل مع مجموعات أخرى ذات مصالح مشتركة؛ وبالتالي، وجدت أفريقيا نفسها، في جنيف قبل انعقاد المؤتمر السابع لمنظمة التجارة العالمية، في المجموعة 110 وذلك حتى تزن بكل ثقلها في المفاوضات؛
- (2) تتمثل مهمة المجموعة الأفريقية في جنيف في الحرص على إعداد جدول الأعمال وكذلك في التأثير على اتخاذ القرارات من خلال التقرب من المجموعات الأخرى؛

- (3) تعمل مجموعة جنيف يوميا على بحث المسائل التجارية كما أنها تطلع مؤتمر وزراء التجارة الذي غالبا ما تشارك فيه مجموعة أديس أبابا؛
- (4) تحرص المجموعة الأفريقية في واشنطن ومكتب الاتحاد الأفريقي في واشنطن وإدارة التجارة والصناعة على نظام قانون النمو والفرص في أفريقيا كما أنها أثرت على تمديده في الماضي، غير أن المفوضية تطالب الولايات المتحدة بتبني نظام دائم للوصول إلى السوق بالإعفاء من الرسوم الجمركية وخارج الحصص المحددة، بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية بدون استثناء، وذلك، من بين أمور أخرى، من أجل احترام مبدأ التكامل لدى الاتحاد الأفريقي وجلب الاستثمار والجمع بين نظم وقواعد المنشأ. وتستخدم المفوضية أيضا مجموعات الضغط الأمريكية لهذا الغرض؛
- (5) تنوي المفوضية القيام بأنشطة تتعلق بموضوع القمة القادمة حول إعادة تصور المؤسسات الاقتصادية العالمية؛
- (6) منذ التوقيع على الاتفاقات المرحلية، التي مارس الاتحاد الأوروبي ضغوطا بشأنها على الدول الأفريقية بغية حماية مصالحها الخاصة، لم يتم إحراز تقدم يذكر في المفاوضات؛
- (7) من المؤسف أن التعامل بشكل فردي مع بعض الدول الأفريقية قد أثر سلبيا على المواقف المشتركة؛
- (8) تتضمن وثائق القاهرة التي تم تقديمها إلى البعثات الدائمة بعض الانشغالات المطروحة مثل الوصول إلى منظمة التجارة العالمية؛
- (9) دعت المفوضية ممثلين صينيين وهنديين رفيعي المستوى لكي يوضحوا للدول الأعضاء مزايا وشروط الوصول التفضيلي لبلدانها إلى السوق وذلك خلال مؤتمر لوزراء التجارة حتى تستفيد أفريقيا من ذلك بشكل أفضل؛ وتم

نشر هذه المعلومة عبر موقع الإنترنت كي يستفيد منها المتعاملون الاقتصاديون؛

10) تعمل المفوضية بصفة وثيقة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية على إلغاء الرسوم، والنظم، والمسائل المتعلقة بتوحيد المقاييس وغيرها؛

93. من جهته، قدم نائب الرئيس التوضيحات الإضافية التالية:

1) تشكل التجارة مقياساً جيداً لتقييم الأداء الاقتصادي. ولو ارتفع نصيب أفريقيا من التجارة العالمية، الذي يبلغ حالياً أقل من 2%، إلى 3% فقط، لجنّت القارة فوائد تفوق المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها فعلاً؛

2) إن قانون فرص النمو لأفريقيا، الذي يمثل أداة أحادية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، عادت بالفائدة على القارة، خصوصاً في قطاع المنسوجات خلال فترة نظام الحصص، لكن بعد زوال نظام الحصص، استولى على السوق أجود المنتجين، مثل الصين وبنجلاديش؛

3) تمت توعية الولايات المتحدة لتأخذ في الاعتبار أولويات أفريقيا وتتنازل عن الترتيب الأحادي المحدود الأجل الذي لا يعتبر مواتياً للاستثمار؛ في هذا الصدد، من المتوقع إجراء مزيد من الاتصالات مع الولايات المتحدة في المستقبل القريب؛

4) يجزئ الاتحاد الأوروبي القارة من خلال اتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛ تمتلك هذه القارة مواد خاماً وموارد بشرية لكنها تفتقر إلى التكنولوجيا لتزدهر.

94. في ختام المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

1) إعادة تأكيد أهمية مفاوضات تحديث أفريقيا بصوت واحد بهدف التأكد من أنه ستؤخذ في الاعتبار على وجه كامل العناصر الحاسمة ذات الاهتمام البالغ بالنسبة لأفريقي، بما فيها الحاجة إلى ضرورة إعادة إدراج البعد الإنمائي للمفاوضات في جدول الأعمال، ومواصلة المفاوضات في مجال الزراعة

والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، وتسهيل التجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، من بين أمور أخرى.

(2) ضرورة قيام المفوضية بدراسة جميع جوانب التجارة داخل القارة، وعلى وجه الخصوص، تعزيز التجارة البينية الأفريقية ومواءمة المواقف بين البلدان الإفريقية فيما يتعلق بالترتيبات التجارية الأخرى مثل اتفاقيات الشراكة التجارية وقانون فرص النمو لأفريقيا.

4. بحث تقرير الاجتماع السابع للجنة التنسيق المشتركة بين مفوضية الاتحاد

الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية - الوثيقة EX.CL/552(XVI):

95. في سياق تقديمه لهذا البند، أشار مفوض الشؤون الاقتصادية إلى أن لجنة التنسيق أنشئت بموجب المادة 7 من البروتوكول حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الموقع في أديس أبابا في 27 يناير 2008. كما أحاط لجنة الممثلين الدائمين بأن الاجتماع السابع الذي حضرته خمس من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي، انعقد في ليرفيل، الجابون، في 15 يناير 2010. ومن ضمن القضايا الرئيسية التي نوقشت تلك الخاصة بتنفيذ البروتوكول حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، برنامج الحد الأدنى من التكامل، السلم والأمن وتنمية البنية التحتية، كما تم تبادل وجهات النظر حول القضايا الاقتصادية والسياسية والبيئية الأفريقية والعالمية مثل حرية التنقل وتمويل التكامل والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والشراكات.

96. ألقى المفوض الضوء على بعض التوصيات الرئيسية التي تقدمت بها لجنة التنسيق، بما في ذلك ما يلي:

1) يجب أن توفر المجموعات الاقتصادية الإقليمية الاعتمادات في ميزانياتها السنوية لتنفيذ البروتوكول حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

2) يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مواصلة كسب تأييد المانحين لدعم الأقاليم وكذلك المبادرات القارية لتنمية البنية التحتية؛

3) يجب على الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تتخذ التدابير اللازمة لتخفيف وإلغاء إجراءات التأشيرة على المستويين الإقليمي والقاري؛

4) يجب على الدول الأعضاء، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تزود مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالآليات التي تمكنها من أن تولد الأموال الخاصة بها لتشغيل وتنفيذ المشروعات؛

5) يجب أن تتاح للرؤساء التنفيذيين الفرصة خلال دورات المؤتمر لإحاطة رؤساء الدول والحكومات علماً بالتطورات على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

97. خلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أعرب أعضاء لجنة الممثلين الدائمين عن تقديرهم للمفوضية على التقرير الموجز وأبدوا التعليقات والملاحظات التالية:

1) يجب تعزيز مستوى التعاون بين المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي بالنظر إلى أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية هي بمثابة الدعائم الأساسية لتكامل أفريقيا؛

2) تم الإعراب عن القلق إزاء تغييب ثلاث من المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي عن حضور الاجتماع، ومن ثم طلب توضيح الأسباب التي منعتها من الحضور؛

3) تساءلت بعض الوفود عن الحكمة وراء المراجعة المقترحة للبروتوكول حول العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمزمع إجراؤها في وقت لاحق من العام الحالي؛

4) يجب ضمان ترشيد برامج وأنشطة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

5) نظراً للبرنامج المضغوط لرؤساء الدول والحكومات خلال دورات المؤتمر نصف السنوية، أعربت بعض الوفود عن تشككها إزاء جدوى الوفاء بمطلب إتاحة الفرصة أمام الرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية لمخاطبة المؤتمر؛ ومن ثم، حثت على المزيد من التدبر حول هذه المسألة؛

6) يجب عقد اجتماعات التنسيق بصفة منتظمة.

98. في رده على القضايا التي أثارها لجنة الممثلين الدائمين، قدم مفوض الشؤون الاقتصادية التوضيحات التالية:

1) يتم عادة توجيه الدعوة إلى جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لحضور اجتماعات لجنة التنسيق. لم تتمكن سين-صاد والإيجاد من حضور اجتماع يناير بسبب ارتباطات أخرى. بيد أن اتحاد المغرب العربي لم يحضر أيضاً من اجتماعات لجنة التنسيق.

2) إن الهدف من المراجعة المخططة للبروتوكول هو أن تأخذ في الاعتبار التعليقات على التقرير الذي عرض على الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي المنعقدة في أروشا، تنزانيا. وسوف تتناول قضية تعزيز التعاون.

3) ينص البروتوكول على أن تجتمع لجنة التنسيق مرتين كل عام. ولكن نظراً لتعارض المواعيد مع الاجتماعات الأخرى للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، كان من الصعب عقد هذه الاجتماعات في مواعيدها المحددة. وتبذل جهود لمواءمة الجدول الزمني لاجتماعات الاتحاد الأفريقي مع اجتماعات المجموعات الاقتصادية الإقليمية لمعالجة هذه المشكلة.

99. في ختام المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

- قيام المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالعمل معاً بغية تعزيز تنسيق ومواءمة برامجها وأنشطتها بهدف التعجيل بعملية التكامل في القارة.

5- بحث تقرير الرئيس عن تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين

في إفريقيا - الوثيقة (XVI) EX.CL/533:

100. خلال عرضه لهذا البند، ذكّرت ممثلة المفوضية بأنها كانت قد أعلنت الدول الأعضاء في تقارير سابقة بانخفاض نسبة الاستجابة من حيث التقارير القطرية المستلمة عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا. وأضافت أنه، في إطار إستراتيجية تحسين عملية تقديم التقارير والاستجابة العامة للدول الأعضاء لهذه الأجندة الهامة، نظمت المفوضية اجتماعاً في بانجول في 2009 بمناسبة العيد السنوي الخامس للإعلان من شأنه، بين أمور أخرى، إعادة النظر في أدوات واحتياجات الإبلاغ ووضع سبل ووسائل كفالة قيام الدول الأعضاء بتقديم تقاريرها القطرية كما هو مطلوب. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد التقارير المستلمة في 2009، من أقل من 10 تقارير في الأعوام السابقة إلى 21 تقريراً. وأعلنت اللجنة الفرعية بأنه، نظراً لهذه الزيادة، ستحتاج المفوضية إلى المزيد من الوقت لتوليف وتحليل العدد الكبير من التقارير المستلمة وتقديم تقرير شامل إلى دورات يونيو/يوليو 2010 للجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي.

101. قامت ممثلة المفوضية بإحاطة الاجتماع أيضاً بأنه نتيجة لما سبق ذكره فإن التقرير الحالي مجرد لمحة عامة تلقي الضوء على التقدم المحرز في المفوضية في 2009 من حيث المساواة بين الجنسين؛ إنشاء "إيدز واتش أفريكا"، وصندوق الائتمان الإفريقي للمرأة الذي أصبح فيما بعد صندوق المرأة الإفريقية؛ والتقرير السنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في إفريقيا، والتصديق على البروتوكول حول حقوق المرأة.

102. في المناقشات اللاحقة، أبدت لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات التالية:

1- ينبغي توضيح مسألة المساهمات الطوعية أو الإلزامية لإنشاء صندوق

انتمان للمرأة الإفريقية من حيث النقاط التالية:

- كيف تم التوصل إلى قرار جعل المساهمات إجبارية بدلاً من طوعية.

- ما هي الميزانية التي ستحمّل عليها المساهمة المقترحة بنسبة 1%: أي

ميزانية الاتحاد أم الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء؟

- آثارها المالية على الدول الأعضاء

2- نظراً لأهمية مسألة آليات التمويل المقترحة للصندوق، يوصى بأن يتم

تحويل هذا البند من الجزء (ألف) إلى الجزء (باء) من جدول أعمال

المجلس التنفيذي للسماح بنقاش موضوعي للمسائل المثارة.

3- لفت كل من وفد تونس وناميبيا انتباه المفوضية إلى أن بلديهما قد قاما

بتقديم التقارير ولكن التقرير لا يعكس ذلك.

4- إن التقرير الذي قدمته المفوضية غير كامل ولا يتضمن توليف/تحليل

التقارير القطرية المستلمة؛

5- وعليه، أخذ علم بالتقرير وتمت إحالة المناقشات إلى مؤتمر القمة القادم في

يونيو/يوليو 2010، مما سيتيح للمفوضية الوقت الكافي للعمل على تقرير

أكثر شمولاً وتقديمه مع الملاحق المشار إليها في التقرير؛

6- ينبغي أيضاً الإبلاغ بشأن التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين داخل

المفوضية.

103. رداً على المسائل المثارة، قدمت ممثلة المفوضية التوضيحات التالية:

(1) ستتم إضافة اسمي تونس وناميبيا المحذوفين من قائمة البلدان التي قدمت

تقاريرها؛

(2) أوصى الخبراء المؤتمر الوزاري القطاعي بضرورة جعل المساهمات في صندوق المرأة الإفريقية إجبارية. نظر الوزراء في الأمر وقرروا أن يوصوا بدلاً من ذلك بأن يتم تخصيص 1% من المساهمات المقدره للدول الأعضاء إلى الاتحاد الإفريقي جانباً كمساهمة إجبارية في الصندوق.

(3) ارتفع عدد الموظفين في مفوضية الاتحاد الإفريقي على مدى العام الماضي من 32% إلى 34%.

104. في نهاية النقاش، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي بما يلي:

(1) يتعين على المفوضية تقديم الطريقة المقترحة لدفع المساهمات في صندوق الائتمان من خلال لجنة الممثلين الدائمين.

(2) يتعين على المفوضية تقديم تقرير شامل ليتم بحثه خلال دورتها العادية التالية في يونيو/يوليو 2010 في كمبالا، أوغندا.

(3) يتعين على المفوضية التأكد من تقييم جميع التوصيات ذات الآثار المالية تقييماً تقييماً سليماً مقدماً وتحديد الآثار المالية ذات الصلة للسماح باتخاذ قرارات مستنيرة ضمن الإجراءات المنصوص عليها.

سابعاً: بنود اقترحتها الدول الأعضاء:

1- الهدف 1: التعليم للجميع (بند اقترحته جمهورية سيراليون) - الوثيقة:

:EX.CL/554 (XVI) ADD.1

105. في عرض موجز، دعا ممثل سيراليون الدول الأعضاء في لجنة الممثلين الدائمين إلى دعم حملة توفير التعليم للجميع المبنية على كأس العالم لكرة القدم (الفيفا) 2010 في جنوب أفريقيا. وأكد على أهمية التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان وعلى أنه لا يمكن التغلب على الفقر إلا من خلال التعليم. وحث الاتحاد الإفريقي على القيام بدور قيادي في ضمان تنفيذ هذه المبادرة من خلال إصدار قرار بأنه لا ينبغي السماح ببقاء أي طفل بدون تعليم بحلول عام 2015.

106. اعترفت لجنة الممثلين الدائمين بأهمية هذه المبادرة الجديرة بالثناء.

107. عند اختتام المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالاقتراح وأوصت

المجلس التنفيذي ببحثه

ثامناً: بحث مشروع جدول أعمال الدورة العادية السادسة عشرة للمجلس التنفيذي

EX.CL/1 (XVI)REV.5

108. بحثت لجنة الممثلين الدائمين مشروع جدول الأعمال (Rev.5) واقترحت التعديل

التالي:

- حذف البند المتعلق بمشروع نظم ولوائح العاملين نظراً لأن لجنة الممثلين

الدائمين لم تبحث بعد تقرير اللجنة الفرعية.

تاسعاً. ما يستجد من أعمال:

بيان الممثل الدائم لجمهورية أوغندا:

109. في بيانه، دعا الممثل الدائم لجمهورية أوغندا لجنة الممثلين الدائمين إلى عقد

دورتها العادية العشرين، التي سوف تسبق دورة المجلس التنفيذي في كمبالا،

أوغندا، في يونيو 2010.

110. أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالدعوة بارتياح.

الجلسة الختامية:

111. شكر رئيس لجنة الممثلين الدائمين أعضاء اللجنة على دعمهم ومساهماتهم القيمة

التي أدت إلى نجاح مداولاتهم.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2010

Report of the Nineteenth Ordinary Session of the Permanent Representatives' Committee (PRC)

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4498>

Downloaded from African Union Common Repository